



أثر تغير سعر الصرف الموازي على معدل التضخم دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000 – 2022)

محمد جمعة الطويل*
قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الزيتونة، ليبيا

The impact of the change in the parallel exchange rate on the inflation rate An applied study on the Libyan economy during the period (2000-2022)

Mohammed Juma AlTawil*
Department of Economics, Faculty of Commerce, Al-Zaytouna University, Libya

*Corresponding author

gumaa4714@gmail.com

*المؤلف المراسل

تاريخ النشر: 2025-04-21

تاريخ القبول: 2025-04-12

تاريخ الاستلام: 2025-02-18

الملخص

تهدف الدراسة إلى تحليل تأثير سعر الصرف الموازي على معدل التضخم في الاقتصاد الليبي، مع التركيز على كيفية تأثير الاقتصاد الموازي على الحياة اليومية للأفراد. استخدمت الدراسة نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) لتقدير العلاقة بين المتغيرين. أظهرت النتائج أن هناك علاقة موجبة معنوية بين سعر الصرف الموازي والتضخم، حيث تشير البيانات إلى أن زيادة الإيرادات النفطية بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة عرض النقود بنسبة 11.50%. كما أظهرت نتائج اختبار تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) أن حد تصحيح الخطأ كان سالبًا ومعنويًا، مما يحقق شرط النموذج لتصوير ديناميكيات الجبل القصير.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف الموازي، معدل التضخم، التكامل المشترك.

Abstract

The study aims to analyze the impact of the parallel exchange rate on the inflation rate in the Libyan economy, focusing on how the parallel economy affects the daily lives of individuals. The study used the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model to estimate the relationship between the two variables. The results showed that there is a significant positive relationship between the parallel exchange rate and inflation, as the data indicate that a 1% increase in oil revenues leads to an 11.50% increase in money supply. The results of the Unconstrained Error Correction Test (UECM) also showed that the error correction term was negative and significant, which fulfills the model's requirement to depict short-term dynamics.

Keywords: Parallel exchange rate, inflation rate, Cointegration.

مقدمة

تعتبر النقود أداة تداول داخل البلد الواحد، أما في ظل التحولات الاقتصادية الحديثة، وارتفاع في معدلات التبادلات الخارجية مع تعدد العملات المتداولة أصبح من الضروري وجود آلية يتم من خلالها تقييم مختلف

العملات ويطرق على هذه الآلية تسمية سعر الصرف لكن تشهد مختلف الاقتصاديات متفاوتة من الأنشطة الاقتصادية الموازية تتسع دائرتها والتي تمارس خارج القواعد والأطر التي تضعها السلطات العمومية ومع تزايد هذه الظاهرة أصبح سوق الصرف الموازي جزءاً من اقتصاديات معظم الدول فقد أحدث آثار جوهريّة على الاحتياطات الدولية وتدفقات السلع والخدمات من وإلى الخارج وبالتالي تأثر القدرة الشرائية للمواطن بتذبذبات هذه السوق.

يعد سعر الصرف الموازي من المفاهيم الاقتصادية الحيوية التي تؤثر بشكل كبير على الاقتصاد. حيث يعتبر سعر الصرف الموازي مؤشراً هاماً لقوة الاقتصاد واستقراره. وتأثيره على التضخم يعتبر أمراً مهماً لأنه يؤثر على قوة العملة وبالتالي على قوة الشراء وأسعار السلع والخدمات. تتجلى أهمية الصرف الموازي في تأثيره على قوة العملة وبالتالي على الاقتصاد بشكل عام. فتغيرات في سعر الصرف الموازي يمكن أن تؤدي إلى تغيرات في أسعار الاستهلاك والتضخم، مما قد يؤثر بشكل كبير على الحياة الاقتصادية للأفراد والشركات والحكومات. وبالتالي، فإن فهم تأثير سعر الصرف الموازي على الاقتصاد يعتبر أمراً بالغ الأهمية لاتخاذ القرارات الاقتصادية السليمة.

المشكلة البحثية

يلعب سعر الصرف دوراً حيوياً في تحديد قيمة العملات في الأسواق العالمية. مع تزايد الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية، أصبح سوق الصرف الموازي جزءاً لا يتجزأ من الاقتصاديات في العديد من الدول. هذه الأنشطة تتجاوز القواعد التي وضعتها السلطات، مما يؤدي إلى تأثيرات كبيرة على الاحتياطات الدولية وتدفقات السلع والخدمات. تؤثر تقلبات سوق الصرف الموازي بشكل مباشر على القدرة الشرائية للمواطنين، حيث تتسبب في تذبذبات تؤثر على الأسعار المحلية. لذا، فإن فهم هذه الديناميكيات أصبح أمراً ضرورياً للحفاظ على استقرار الاقتصاد الوطني. فما هو أثر تغير سعر الصرف الموازي على معدل التضخم؟

أهمية الدراسة وأهدافها

تعتبر الدراسة ذات أهمية كبيرة لأنها تؤكد صحة الفرضيات وتقدم إجابات موثوقة على الأسئلة المطروحة. من خلال هذه الدراسة، يمكن للباحثين والمهتمين فهم أعمق للظواهر الاقتصادية المعقدة. تكتسب هذه الموضوعات أهمية خاصة من خلال الأبحاث التي أجراها العديد من الاقتصاديين، حيث أصبحت محور اهتمام للخبراء الماليين والاقتصاد الكلي، خصوصاً في الدول النامية التي تواجه تحديات الاقتصاد الموازي. هذه الدراسات تسلط الضوء على القضايا الاقتصادية الملحة التي تؤثر على تلك الدول. تهدف الدراسة إلى تحليل سعر الصرف الموازي في الاقتصاد الليبي، مع التركيز على تأثيره على معدل التضخم. من خلال هذا التحليل، يمكن فهم كيفية تأثير الاقتصاد الموازي على الحياة اليومية للأفراد في الاقتصاد الليبي.

ثالثاً: فرضيات الدراسة

توجد علاقة طويلة المدى بين المتغيرين الاقتصاديين سعر الصرف الموازي ومعدل التضخم.

رابعاً: منهجية الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في جمع وتصنيف وتبويب البيانات ووصف المتغيرات وتحليل المؤشرات ذات العلاقة بالموضوع، وعلى منهج التحليل الكمي (القياسي) في تقدير أثر تغير سعر الصرف الموازي على معدل التضخم.

تقسيمات الدراسة

بالإضافة إلى المبحث التمهيدي الذي يحوي المشكلة البحثية وأهداف الدراسة وأهميتها وفرضياتها والمنهج الذي اتبع في التحليل ستشتمل هذه الدراسة على ثلاثة محاور خصص الأول منها لاستعراض الأدبيات المتعلقة بالموضوع، بينما سيفرد الثاني لاستعراض التطورات التي حدثت على سعر الصرف الموازي ومعدل التضخم في الاقتصاد الليبي وتحليلها خلال الفترة قيد البحث بينما سيخصص الثالث لقياس أثر تغير

سعر الصرف الموازي على معدل التضخم في حين سيفرد الرابع لاستعراض النتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها.

الدراسات السابقة

- دراسة (السوقي 2024) بعنوان دراسة قياسية لأثر سعر الصرف وعرض النقود على معدلات التضخم في ليبيا خلال الفترة (2000 - 2022)

هدفت الدراسة إلى تحليل تأثير سعر الصرف وعرض النقود على التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة من 2000 إلى 2022. استخدمت الدراسة منهجاً وصفيًا وتحليليًا، معتمدة على تقنيات الاقتصاد القياسي باستخدام برنامج Eviews 10، واستندت إلى بيانات رسمية منشورة. أظهرت النتائج وجود علاقة سببية بين سعر الصرف والتضخم، مما يعني أن تغيرات سعر الصرف تؤثر بشكل مباشر على معدلات التضخم. في المقابل، لم تُظهر الدراسة أي علاقة سببية بين عرض النقود والتضخم، مما يشير إلى أن التغيرات في عرض النقود لا تؤدي إلى تغييرات في معدلات التضخم في السياق الليبي. كما أكدت الدراسة عدم وجود علاقة سببية طويلة الأمد بين سعر الصرف وعرض النقود من جهة والتضخم من جهة أخرى. هذه النتائج تسلط الضوء على أهمية مراقبة سعر الصرف كعامل رئيسي في إدارة التضخم، بينما تشير إلى أن التحكم في عرض النقود قد لا يكون له نفس التأثير المباشر على التضخم في الاقتصاد الليبي.

- دراسة (الجزار، البرماوي، 2022) بعنوان أثر الصدمات غير المتماثلة لسعر الصرف على معدل التضخم باستخدام نموذج NARDL دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري

تتناول الورقة البحثية تأثير صدمات سعر الصرف على معدل التضخم، حيث استخدمت نموذج الانحدار الذاتي ذو الفجوات الموزعة غير الخطي (NARDL) لتحليل البيانات الشهرية من يناير 2016 إلى ديسمبر 2020. أظهرت النتائج أن العلاقة بين سعر الصرف ومعدل التضخم غير خطية، مما يعني أن تأثير الصدمات ليس متماثلًا، حيث يتأثر معدل التضخم فقط بالصدمات الإيجابية لسعر الصرف، بينما لا تؤثر الصدمات السلبية عليه. توضح الدراسة أن ارتفاع سعر الصرف يؤدي إلى زيادة معدل التضخم، بينما انخفاضه لا يساهم في خفض معدل التضخم. كما أظهرت النتائج أن التأثيرات على المدى الطويل لكل من الصدمات الإيجابية والسلبية غير معنوية، مما يشير إلى أن التغيرات في سعر الصرف لا تؤثر بشكل كبير على معدل التضخم على المدى الطويل.

- دراسة (المتولي، 2021) أثر التضخم على سعر الصرف التوازني للجنيه في الفترة ما بين 2000 - 2019

تناولت الدراسة في فصولها الثلاثة العلاقة بين التضخم وسعر الصرف، حيث بدأ الفصل الأول بتعريف التضخم وتحليل أسبابه وطرق قياسه وعلاجه. هذا الإطار النظري يساهم في فهم الظاهرة الاقتصادية وتأثيراتها على الاقتصاد الكلي. في المبحث الثاني، تم التركيز على سعر الصرف، حيث تم تعريفه وشرح أنواعه والنظريات التي تفسره، بالإضافة إلى العوامل المؤثرة فيه. هذا الفصل يوفر أساساً لفهم كيفية تفاعل سعر الصرف مع المتغيرات الاقتصادية الأخرى. أما في المبحث الأخير، فقد تم استكشاف العلاقة بين التضخم وسعر الصرف من خلال دراسة قياسية، مما يعكس أهمية هذه العلاقة في السياسات الاقتصادية. هذه الدراسة تسلط الضوء على التحديات التي تواجه الاقتصاد نتيجة لتغيرات التضخم وأسعار الصرف.

- دراسة (Ali, Siham 2020) بعنوان قياس وتحليل اتجاه السببية بين سعر الصرف الموازي، العرض النقدي ومعدل التضخم

هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين سعر صرف الدينار الليبي في السوق الموازي والعرض النقدي والتضخم خلال الفترة من 2011 إلى 2018. استخدمت الدراسة أساليب تحليلية مثل التكامل المشترك واختبارات سببية جرانجر، حيث أظهرت النتائج عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات. كما كشفت النتائج عن وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد من سعر الصرف إلى معدل التضخم، بينما كانت العلاقة بين التضخم والعرض النقدي تتجه من التضخم إلى العرض النقدي. أظهرت نتائج أسلوب الانحدار الذاتي VAR تأثيراً إيجابياً ذو دلالة إحصائية لسعر الصرف على التضخم، في حين لم يكن هناك تأثير ملحوظ للعروض النقدية على التضخم. كما أكدت نتائج تحليل ردود الاستجابة الفورية على أهمية سعر

الصرف في السوق الموازي في التأثير على معدلات التضخم المستقبلية، مما يدل على أن تقلبات سعر الصرف تلعب دوراً رئيسياً في تحديد مستويات التضخم. أوصت الدراسة بضرورة تقليص الفجوة بين سعر صرف الدينار في السوق الرسمي والموازي من خلال تخفيف القيود على بيع العملة الأجنبية. كما دعت إلى تطبيق سياسات تشجع الأفراد على الادخار، نظراً لما لذلك من تأثير إيجابي على استقرار قيمة الدينار الليبي.

- دراسة (رحومة 2019) بعنوان العلاقة السببية بين عرض النقود وسعر الصرف والتضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990 - 2018

هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين عرض النقد وسعر الصرف والتضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة من 1990 إلى 2018. استخدمت الدراسة أساليب تحليل قياسية كمية مثل اختبار جوهانسون للتكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ VECM، مما ساعد في فهم الديناميكيات الاقتصادية في ليبيا. أظهرت النتائج أن المتغيرات المدروسة غير مستقرة عند المستوى، لكنها استقرت عند أخذ الفرق الأول. كما أكدت نتائج اختبار جوهانسون وجود علاقة طويلة الأجل بين عرض النقود وسعر الصرف والتضخم، بينما لم تظهر هذه العلاقة في المدى القصير. علاوة على ذلك، أشار تقدير نموذج تصحيح الخطأ إلى وجود علاقة معنوية بين المتغيرات في المدى الطويل، مما يعني أن التغيرات في عرض النقود وسعر الصرف تؤثر بشكل كبير على التضخم. هذه النتائج تدعم فرضية الدراسة وتسلط الضوء على أهمية فهم هذه العلاقات في صياغة السياسات الاقتصادية.

الجانب النظري للعلاقة بين سعر الصرف الموازي والتضخم

أولاً: - المفاهيم المتعلقة بسعر الصرف الموازي:

سعر الصرف الموازي هو السعر الذي يُستخدم في العمليات الرأسمالية ضمن نظام صرف ثنائي السعر، حيث يتواجد سعر رسمي وآخر حر. يُطبق هذا السعر في الأسواق غير الشرعية أو الموازية، مما يجعله مختلفاً عن السعر الرسمي المستخدم في التجارة. يُعتبر سعر الصرف الموازي مؤشراً مهماً على القيمة الحقيقية للعملة، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية المتغيرة. يعكس هذا السعر التحديات التي تواجه الاقتصاد، مثل التضخم أو عدم الاستقرار السياسي. تتأثر أسعار الصرف الموازية بعوامل متعددة، بما في ذلك العرض والطلب في السوق السوداء، مما يجعلها أداة تحليلية قيمة لفهم الوضع الاقتصادي العام. بالتالي، يُعتبر مراقبة هذا السعر أمراً ضرورياً لتقييم صحة الاقتصاد المحلي. (نجيب قماش 2020 - 29).

يتضمن سعر الصرف الموازي جزءاً من السوق الثانوي الذي يُنظم التعاملات بين الشركات وفق شروط خاصة، مما يسهل توفير السيولة للأوراق المالية قبل إدراجها في السوق النظامية (محمد. 2014، 2015 - 33). هذا النظام يتيح للشركات العمل بشكل أكثر مرونة، لكنه قد يؤدي إلى عدم الشفافية في المعاملات المالية.

علاوة على ذلك، يُعتبر الاقتصاد الموازي اقتصاداً غير خاضع للرقابة الحكومية، حيث لا تتدخل السلطات في مدخلاته ومخرجاته. يعتمد هذا الاقتصاد على السرية ويتجنب الالتزامات المالية مثل الضرائب والرسوم، مما يمنحه ميزة تنافسية على القطاعات الأخرى. ومع ذلك، فإن هذا النوع من الاقتصاد قد يسبب تحديات كبيرة للحكومات في إدارة الاقتصاد الكلي.

● تعريف سوق الصرف الموازي:

سوق الصرف الموازي هو نظام يتم فيه تبادل العملات الصعبة مقابل العملة الوطنية بأسعار متعددة، مما يعني وجود سعر صرف موازي قد يكون قانونياً أو غير قانوني. هذا النظام يتيح للمشاركين في السوق التعامل بأسعار مختلفة، مما يخلق بيئة تنافسية بين الأسعار الرسمية وغير الرسمية. تُعتبر أنظمة الصرف الموازي جزءاً من أنظمة الصرف متعددة الأسعار، حيث يتم تحديد أسعار صرف مختلفة للعملة الوطنية. بالمقابل، توجد أنظمة صرف موحدة السعر، حيث يتم تبادل العملة الوطنية بسعر ثابت لجميع المتعاملين، وهو السعر الرسمي الذي يتحدد من قبل السلطات النقدية (قماش 2020 - 29).

يُعتبر سوق الصرف الموازي جزءاً مهماً من السوق الثانوي، حيث يتم فيه تداول أسهم الشركات وفق شروط محددة. هذا السوق يلعب دوراً حيوياً في تنظيم التعاملات المالية ويعكس التغيرات الاقتصادية.

تعتمد أسعار الصرف في هذا السوق على مجموعة من العوامل السوقية، مما يجعله مرآة للتفاعلات الاقتصادية. هذه العوامل تشمل العرض والطلب، بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية العامة. بفضل هذه الديناميكيات، يُمكن لسوق الصرف الموازي أن يوفر رؤية قيمة حول الاتجاهات الاقتصادية ويعزز من فهم المستثمرين للأسواق المالية. لذا، يُعتبر هذا السوق أداة مهمة لتحليل الأداء الاقتصادي.

أسواق العملات الأجنبية الموازية: الواقع والإيجابيات والسلبيات

تعتبر أسواق العملات الأجنبية الموازية نظامًا يتضمن وجود سعرين مختلفين للصرف، حيث يتم تحديد أحدهما رسميًا بينما يتحدد الآخر بحرية في السوق. تظهر هذه الأسواق عادةً نتيجة للقيود المفروضة على المعاملات الرسمية، وقد يُنظر إليها كوسيلة لضمان استقرار المعاملات التجارية. ومع ذلك، فإن الفوائد العملية لهذه الأسواق في البلدان النامية غالبًا ما تكون محدودة، حيث يميل السعر الموازي إلى الابتعاد عن السعر الرسمي بدلاً من تقليص تقلباته.

تؤدي الأسواق الموازية إلى زيادة عدم اليقين الاقتصادي وتؤثر سلبًا على تخصيص الموارد، مما يخلق عوائق أمام النمو الاقتصادي. كما أنها تولد ضرائب وإعانات ضمنية، مما يشجع على البحث عن الربح والإبلاغ الخاطئ. بالإضافة إلى ذلك، تؤثر هذه الأسواق على فعالية السياسة النقدية، حيث يمثل سعر الصرف قناة مهمة لنقل السياسات الاقتصادية.

لذلك، يصبح توحيد سعر الصرف هدفًا رئيسيًا للسياسات الاقتصادية عندما تتسع الفجوة بين السعرين (International Monetary Fund. 2018). يتطلب الإصلاح معالجة أسعار الصرف الموازية من خلال خطوات تشمل تقييم تأثيرات الأسعار على الاقتصاد، وتحديد السعر التوازني، وتحديد إطار زمني للتحويل، وتنفيذ سياسات اقتصادية متكاملة لضمان الانتقال السلس إلى نظام سعر صرف موحد.

ثانيًا: - المفاهيم المتعلقة التضخم:

مفهوم التضخم

التضخم ظاهرة اقتصادية تعكس الزيادة المستمرة في الأسعار، مما يؤدي إلى تآكل القوة الشرائية للعملة. هذه الظاهرة يمكن أن تكون طبيعية في بعض الأحيان، ولكنها تصبح مقلقة عندما تتجاوز مستويات معينة. عندما يرتفع التضخم بشكل كبير، فإنه يؤثر سلبًا على الاقتصاد، حيث يواجه الأفراد والشركات صعوبة في التخطيط المالي. تآكل القوة الشرائية يعني أن الأفراد يحتاجون إلى إنفاق المزيد من المال للحصول على نفس السلع والخدمات. في النهاية، يتطلب التعامل مع التضخم استراتيجيات فعالة من قبل الحكومات والبنوك المركزية لضمان استقرار الأسعار والحفاظ على القوة الشرائية. من الضروري مراقبة مستويات التضخم واتخاذ التدابير اللازمة لتجنب الآثار السلبية على الاقتصاد والمجتمع. (عبد اللطيف 2020).

تعتبر زيادة كمية النقود المتداولة في الاقتصاد من الأسباب الرئيسية للتضخم، حيث تؤدي إلى ارتفاع الطلب على السلع والخدمات. هذا الطلب المتزايد يساهم في دفع الأسعار إلى الارتفاع، مما يعكس العلاقة بين العرض والطلب في السوق.

على الرغم من أن التضخم يُعتبر ظاهرة طبيعية في الاقتصاد، إلا أن ارتفاع معدلاته بشكل مفرط يمكن أن يكون له آثار سلبية. هذه الآثار تشمل تآكل القوة الشرائية للأفراد وزيادة تكاليف المعيشة، مما يؤثر سلبًا على مستوى الرفاهية.

يُعتبر معدل التضخم مؤشراً اقتصادياً مهماً يُقاس من خلال تتبع أسعار مجموعة من السلع والخدمات على مدى فترة زمنية معينة. يُظهر هذا المعدل كيف تتغير الأسعار بمرور الوقت، مما يساعد في فهم الاتجاهات الاقتصادية.

على الرغم من أن التضخم يُعتبر جزءاً طبيعياً من الدورة الاقتصادية، إلا أن ارتفاعه بشكل مفرط يمكن أن يؤدي إلى آثار سلبية. قد يتسبب ذلك في عدم استقرار اقتصادي، مما يؤثر على قدرة الأفراد على شراء السلع والخدمات الأساسية.

تتجلى آثار التضخم المرتفع في تآكل القوة الشرائية للأفراد، مما يجعل الحياة اليومية أكثر صعوبة. لذا، من الضروري مراقبة معدلات التضخم واتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ على استقرار الاقتصاد وحماية مصالح المواطنين. (عطية وآخرون 2021).

لذا، من المهم مراقبة معدلات التضخم واتخاذ التدابير اللازمة للحد من ارتفاعها. تحقيق التوازن بين العرض والطلب يمكن أن يساعد في الحفاظ على استقرار الأسعار وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام.

أنواع التضخم

يتنوع التضخم إلى نوعين رئيسيين: الطبيعي والطارئ. التضخم الطبيعي يتميز بزيادة تدريجية في الأسعار تعكس نموًا اقتصاديًا صحيًا، بينما التضخم الطارئ يحدث فجأة نتيجة أحداث استثنائية مثل الكوارث أو الأزمات السياسية، مما يؤدي إلى تأثيرات سلبية على الاقتصاد وظروف المعيشة. فهم هذين النوعين مهم لتقييم تأثيرهما على الاقتصاد والمجتمع. (مهدي 2023)

أسباب التضخم

التضخم هو ظاهرة اقتصادية تتأثر بعدة عوامل، أبرزها زيادة الطلب على السلع والخدمات، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بسبب عدم قدرة العرض على تلبية هذا الطلب. كما يسهم نقص العرض وارتفاع تكاليف الإنتاج وقلة المنافسة وارتفاع أسعار الطاقة والمواد الخام في تفاقم المشكلة. لذا، يعد التضخم نتاج تفاعل معقد بين هذه العوامل، مما يستدعي فهمها لتطوير استراتيجيات فعالة لمواجهة وحفظه والحفاظ على استقرار الاقتصاد. (التباني، 2022).

تأثيرات التضخم على الاقتصاد

يعتبر التضخم من العوامل المؤثرة بشكل كبير على الاقتصاد، حيث يؤدي إلى تقليل القوة الشرائية للعملة المحلية. هذا يعني أن الأفراد يمكنهم شراء كميات أقل من السلع والخدمات بنفس المبلغ من المال، مما يؤثر سلبًا على مستوى المعيشة.

علاوة على ذلك، يساهم التضخم في زيادة تكلفة الاقتراض، مما ينعكس على الاستثمارات ونمو الأعمال. عندما ترتفع تكاليف الاقتراض، قد تتردد الشركات في اتخاذ قرارات استثمارية جديدة، مما يؤثر على النمو الاقتصادي بشكل عام.

تتطلب إدارة التضخم استراتيجيات فعالة من قبل السياسات الاقتصادية والمالية، حيث يمكن أن يؤدي التضخم المرتفع إلى تدهور الثقة في العملة المحلية. هذا الأمر يضع ضغوطًا إضافية على الأسر والشركات، مما يجعل التحكم في معدل التضخم أمرًا حيويًا للحفاظ على استقرار الاقتصاد (حجاج، 2022).

تحليل تطورات سعر الصرف الموازي ومعدل التضخم في الاقتصاد الليبي

أولاً: - السوق الموازي في الاقتصاد الليبي

1- أهم محددات الطلب على العملات الأجنبية في السوق الموازي الليبي:

تعتبر أسعار النفط وكمية الإنتاج من العوامل الرئيسية المؤثرة على الطلب على العملات الأجنبية في السوق الموازي الليبي. ارتفاع أسعار النفط أو زيادة الإنتاج تعزز احتياطات النقد الأجنبي لدى مصرف ليبيا المركزي، مما يمنح السلطات القدرة على التحكم في السوق. هذه الاحتياطات تتيح للسلطات اتخاذ إجراءات لتقليل الطلب على النقد الأجنبي من خلال زيادة المعروض في السوق الرسمي، مما يساعد في استقرار الأسعار. لذا، فإن إدارة الاحتياطات تعتبر أداة فعالة في توجيه السياسات الاقتصادية وتعزيز الاستقرار المالي في ليبيا.

2- أهم محددات العرض للعملات الأجنبية في السوق الموازي الليبي:

تؤثر أسعار النفط وكمياته المنتجة والمصدرة بشكل كبير على عرض العملات الأجنبية في السوق الموازي الليبي. انخفاض أسعار النفط يؤدي إلى تراجع الاحتياطات من النقد الأجنبي، مما يقلل المعروض في السوق الرسمي. نتيجة لذلك، تتبنى الدولة سياسات تقشفية للحفاظ على الاحتياطات، مما يزيد الفجوة بين العرض والطلب على العملات الأجنبية. هذه الفجوة تعزز الطلب على النقد الأجنبي في السوق الموازي، مما يزيد من تعقيد الوضع المالي في ليبيا.

3- تطور سعر الصرف في السوق الموازي الليبي

تظهر تطورات سعر الصرف في السوق الموازي الليبي تباينًا ملحوظًا بين الأسعار الرسمية والأسعار في السوق السوداء. حيث شهد الدينار الليبي انخفاضًا مستمرًا في قيمته، مما أدى إلى ارتفاع أسعار العملات

الأجنبية، خاصة الدولار. يعتمد سعر الصرف في السوق السوداء على عدة عوامل، بما في ذلك السياسات الاقتصادية ودرجة حدة الإجراءات المتبعة، بالإضافة إلى تأثيرات أخرى مثل قيمة الواردات والصادرات. رغم عدم توفر بيانات رسمية عن سعر صرف العملات في السوق الموازي، إلا أن نشاط هذه السوق واضح، حيث يتم تداول العديد من السلع دون المرور عبر الإجراءات الجمركية الرسمية. وهذا يعني أن قيمة هذه السلع تُدفع باستخدام العملات الأجنبية من السوق السوداء، مما يعكس تأثير هذا السوق على الاقتصاد المحلي.

خلال الفترة من 1975 إلى 1980، كان هناك استقرار نسبي في سعر الصرف الموازي، حيث كان يتساوى مع السعر الرسمي. ومع بداية الثمانينات، أدت التغيرات الاقتصادية، مثل انخفاض أسعار النفط، إلى ظهور سوق موازي نتيجة للسياسات الانكماشية التي اتبعتها الدولة للمحافظة على احتياطياتها من النقد الأجنبي، مما أتاح لقوى العرض والطلب التحكم في أسعار العملات الأجنبية.

خلال عقد الثمانينات، شهد الدينار الليبي انخفاضاً حاداً في قيمته، حيث تراجع من 3.4 دولار إلى حوالي 80 سنتاً في السوق السوداء، مما يعني فقدانه حوالي 75% من قيمته الرسمية. هذا الانخفاض الكبير لم يكن مسبوقاً، وأدى إلى ارتفاع سعر الدولار في السوق السوداء بشكل ملحوظ، مما زاد من المخاطر المرتبطة بالتعامل في هذه السوق.

في التسعينيات، توسع السوق السوداء بسبب غياب أسواق الأوراق المالية وتعدد أسعار الصرف، مما جعل مصرف ليبيا المركزي يحاول معالجة الوضع من خلال إصدار قرارات تهدف إلى تصحيح سعر الصرف. من خلال برنامج "سعر الصرف الخاص المعلن" في عام 1999، تم رفع قيمة الدينار تدريجياً حتى استقر سعر الصرف في السوق الموازي بحلول عام 2003، بالتزامن مع ارتفاع أسعار النفط.

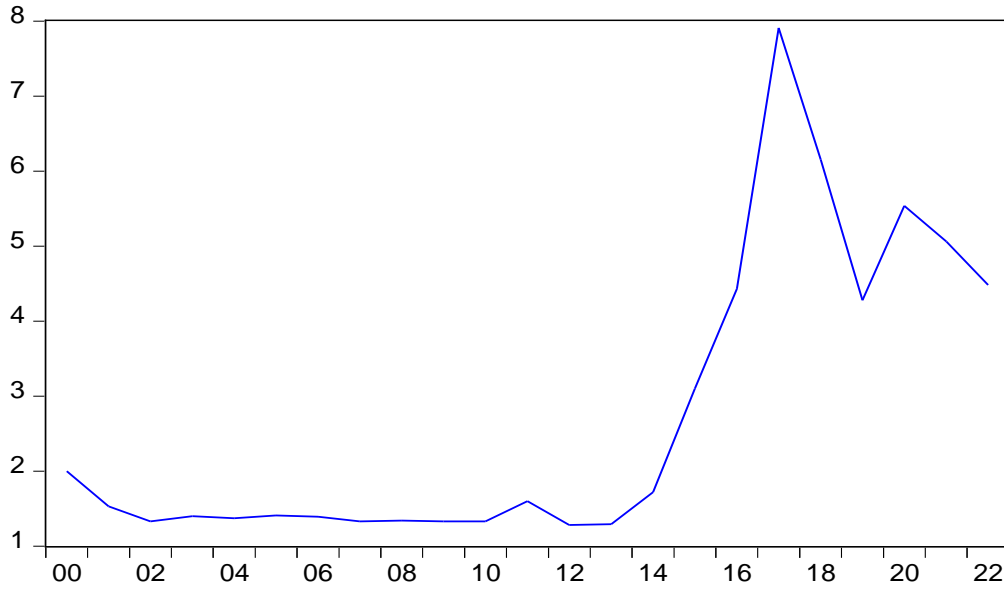
ومع بداية عام 2011، أدت حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي إلى ظهور السوق الموازية مجدداً، حيث ارتفع سعر الدولار إلى حوالي 1.60 دينار ليبي. على الرغم من بعض الاستقرار في السنوات التالية، إلا أن السوق الموازية شهدت تقلبات كبيرة، حيث وصل متوسط سعر الدولار إلى حوالي 7.90 دينار في عام 2017، قبل أن ينخفض إلى حوالي 5.06 دينار في عام 2021.

الجدول (1): سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار في السوق الموازي 2000 – 2022.

السنة	دينار للدولار الواحد	السنة	دينار للدولار الواحد
2000	2	2012	1.28
2001	1.53	2013	1.29
2002	1.33	2014	1.72
2003	1.4	2015	3.1
2004	1.37	2016	4.43
2005	1.41	2017	7.91
2006	1.39	2018	6.16
2007	1.33	2019	4.28
2008	1.34	2020	5.54
2009	1.33	2021	5.06
2010	1.33	2022	4.48
2011	1.6		

المصدر: المكتب الإحصائي مصرف ليبيا المركزي، بيانات غير منشورة.

الشكل (1): سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار في السوق الموازي 2000 – 2022.
PEXR



المصدر: بيانات الجدول السابق باستخدام (10) Eviews

ثانياً: - تطور معدل التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000- 2022) م

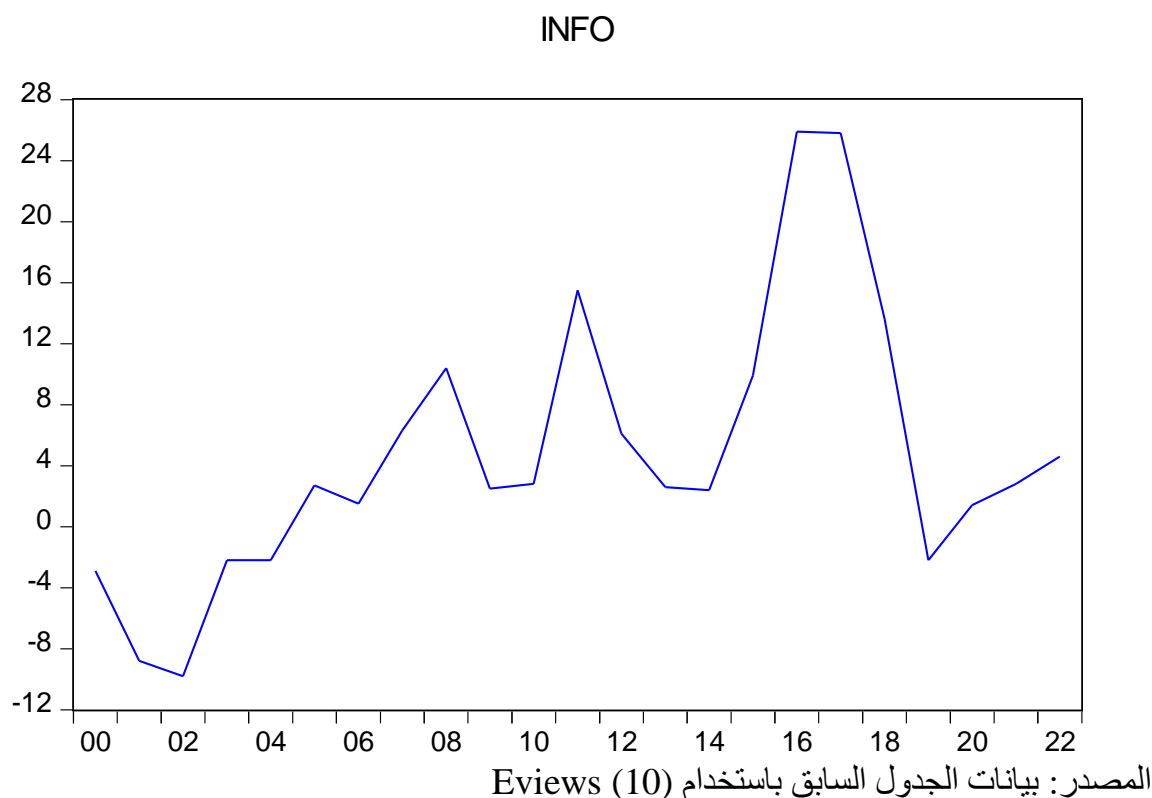
تشير البيانات في الجدول والشكل المشار إليهما إلى أن معظم سنوات الدراسة شهدت زيادة في الرقم القياسي لأسعار المستهلك، مما يدل على تغير إيجابي في الأسعار. ومع ذلك، هناك استثناءات في السنوات من 2000 إلى 2004 وأيضاً في عام 2019، حيث سجلت هذه السنوات معدلات تغير سلبية، كما نلاحظ تزايد معدل التضخم السنوي من 2.7 عام 2005 إلى 10.4 عام 2008 ليسجل تباطؤاً في العامين 2009، 2010، ثم سجل ارتفاعاً عام 2011 يصل إلى 15.5 %، ليعاود انخفاضه في الأعوام من 2012 إلى 2015، ثم ارتفع إلى أعلى قيمة له حيث سجل 25.9 و 25.8 % عامي 2016 و 2017، كما نلاحظ أن الرقم القياسي للأسعار قد شهد ارتفاعاً ضمن فترتين من فترات الدراسة، فترة كان فيها الارتفاع بنسب بسيطة من عام 2000 إلى عام 2009، حيث سجل أكبر قيمة ارتفاع خلال هذه الفترة ليصل إلى 10.4 % عام 2008، ثم أخذ في الارتفاع بنسب كبيرة ليصل 25.9 % في عام 2016، ثم أخذ في الانخفاض حيث سجل ما قيمته 2.2 % في عام 2019 كما اشرنا أعلاه وفي الأعوام الأخيرة من الدراسة اخذ في الارتفاع البسيط حيث سجل ما قيمته 4.6 % في عام 2022 .

الجدول (2) : تطور معدل التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000- 2022) م.

السنة	معدل التضخم %	السنة	معدل التضخم %	السنة	معدل التضخم %
2000	2.9-	2008	10.4	2016	25.9
2001	8.8-	2009	2.5	2017	25.8
2002	9.8-	2010	2.8	2018	13.6
2003	2.2-	2011	15.5	2019	2.2-
2004	2.2-	2012	6.1	2020	1.4
2005	2.7	2013	2.6	2021	2.8
2006	1.5	2014	2.4	2022	4.6
2007	6.3	2015	9.9		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على النشرة الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي سنوات مختلفة.

الشكل (2) : تطور معدل التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000-2022) م.



قياس أثر تغيير سعر الصرف الموازي على التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000-2022)

وصف وتقدير النموذج القياسي

يمكن وصف النموذج القياسي في العلاقة بين التضخم كمتغير تابع، وسعر الصرف الموازي كمتغير مستقل، ويمكن وضع العلاقة كما في الدالة التالية :

$$\text{Info} = \alpha + \beta \text{Pexr} + ut$$

حيث أن:

Info: - عرض النقود

Pexr: - سعر الصرف الموازي

(α , β): - ثوابت النموذج

Ut: - حد الخطأ

اختبار استقرار السلاسل الزمنية Unite root test

سيتم استخدام اختبار ديكي – فولر المعدل (ADF) واختبار فيليبس – بيرون (PP) لتقييم استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات المعنية. هذه الاختبارات تعتبر أدوات أساسية في تحليل السلاسل الزمنية، حيث تساعد في تحديد ما إذا كانت البيانات تتبع نمطاً ثابتاً أو تتأثر بعوامل خارجية. لبيان ما إذا كانت السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة مستقرة أم لا.

وباستخدام البرنامج، يبين الجدولين رقم (4,3) نتائج هذا الاختبار لمتغيرات الدراسة على النحو الآتي:

الجدول (3): نتائج إستقرارية متغيرات الدراسة للفترة (2000-2022) باستخدام اختبار ديكي فولر Augmented Dickey – Fuller (ADF)

المتغير	المستوى			الفرق الأول			مستوى استقراريه السلسلة
	Prob %5			Prob %5			
	INT	INT + T	Non	INT	INT + T	Non	
INFO	0.5409	0.6556	0.6107	0.0003	0.0016	0.0000	عند الفرق الأول
Pexr	0.9477	0.3202	0.9922	0.0033	0.0175	0.0034	عند الفرق الأول

المصدر: إعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eview.10)

الجدول (4): نتائج إستقرارية متغيرات الدراسة للفترة (2000-2022) باستخدام اختبار Philips – Perron Test (PP)

المتغير	المستوى			الفرق الأول			مستوى استقراريه السلسلة
	Prob %5			Prob %5			
	INT	INT + T	Non	INT	INT + T	Non	
INFO	0.5409	0.6556	0.6939	0.0003	0.0016	0.0000	عند الفرق الأول
Pexr	0.9508	0.3202	0.9922	0.0033	0.0179	0.0034	عند الفرق الأول

المصدر: إعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eview.10)

يتضح من خلال الجدول رقم (3) أن النتائج المتحصل عليها من اختبار (ديكي – فولر) المعدل (ADF) أن المتغيرين (**INFO**)، (**Pexr**) غير ساكنين عند مستوياتها الأصلية، وبعد إدخال الفروق لهذا المتغيرات أصبحت ساكنة عند الفرق الأول (1st Difference)، وكذلك بالنسبة لاختبار (فيليبس – بيرون) (PP) كما هو مبين بالجدول رقم (4) أن المتغيرين (**INFO**)، (**Pexr**) غير ساكنين عند مستوياتها الأصلية، وبعد إدخال الفروق لهذه المتغيرات أصبحت ساكنة عند الفرق الأول (1st Difference).

تطبيق خطوات نموذج ARDL

نتنقل إلى تطبيق خطوات نموذج ARDL لمتغيرات الدراسة وذلك بالاعتماد على برنامج Eviews10 . تحديد فترات أو فجوات التباطؤ الزمني من أجل تحديد العدد الأمثل لفترات الإبطاء الزمني المناسبة، نستخدم مجموعة من المعايير

- معيار المعلومات لـ (AIC) Akaike Information Criterion

- معيار المعلومات لـ (SC) (Information Schwarz)

- معيار المعلومات لـ (HQIC) Hannan & Quinn Information Criterion .

الجدول (5): تحديد العدد الأمثل لفترات الإبطاء

VAR Lag Order Selection Criteria

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-115.9323	NA	258.7960	11.23165	11.33113	11.25324
1	-93.56557	38.34301*	45.17829*	9.482435*	9.780870*	9.547203*
2	-90.31794	4.948773	49.25298	9.554089	10.05148	9.662036

المصدر: إعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eview.10)

من خلال نتائج الجدول رقم (5) يتضح لنا ان التباطؤ الأول هو التباطؤ الأنسب لبيانات الدراسة الحالية خلال الفترة من 2000 الي 2022 م.

التقدير والنتائج

تقدير العلاقة بين الإيرادات النفطية على التضخم:

اختبارات كفاءة النموذج:

الاختبارات الخاصة بسلسلة البواقي:

وبالنظر الى النتائج الخاصة باختبارات سلسلة البواقي للنموذج المقدر والواردة بالجدول رقم (6) يتضح:

- أن هذه السلسلة تتبع التوزيع الطبيعي، وذلك اعتمادا على قيمة إحصاء اختبار Jarque Bera Normality test البالغة (4.173277) وهي أكبر من جميع مستويات المعنوية المقبولة إحصائيا 10% 5% 1% وهو ما يدعو الى قبول الفرض العدمي والقاضي بأن هذه السلسلة تتبع التوزيع الطبيعي.
- عدم معاناة هذه السلسلة من مشكلة الارتباط الذاتي Serial correlataion وذلك من عدم معنوية إحصاء اختبار (Breusch –Godfrey Serial correlataion) فهي غير معنوية عند جميع مستويات المعنوية المقبولة إحصائيا. وهو ما يدعو الى قبول الفرض العدمي والقاضي بأن هذه السلسلة لا تعاني من مشكلة الارتباط المتسلسل.
- عدم معاناة هذه السلسلة من مشكلة عدم التجانس Heteroskedaticity أو عدم تجانس التباين الشرطي ARCH effect وذلك لعدم معنوية إحصاءاتي اختباري Breusch pagan Godfrey test واختبار ARCH وعند جميع مستويات المعنوية المقبولة.

الجدول (6) : اختبارات سلسلة البواقي Residuals

TEST	Statistic Value	Prob
Brusch-Godfery serial correlation LM test		
Null hypothesis :No serial correlation at up to 4 lags		
F- Statistic	1.453273	0.2467
Obs*R-Square	1.854873	0.1732
Normality test (Jarque Bera)	4.173277	0.124104
Null hypothesis:Residual are Normally Distributed		
Heteroscedasticity Null hypothesis:Homoskedasticity	Breusch-Pagan-Godfrey Test	
	F- Statistic	0.385253
	Obs*R-Squared	1.844892
	Scaled explained SS	1.384216
	gARCH test	
	F- Statistic	0.450773
	Obs*R-Squared	0.488623
		0.5105
		0.4845

المصدر: إعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eview.10)

اختبار أخطاء التوصيف للنموذج:

اختبار Ramsey Reset هو أداة تستخدم لتقييم مدى ملاءمة النموذج الإحصائي من حيث الشكل الدالي. تشير نتائج الاختبار إلى أن النموذج لا يعاني من مشاكل في عدم ملاءمة الشكل الدالي، مما يعزز من صحة النموذج المستخدم.

قيمة F التي تم الحصول عليها من الاختبار بلغت 1.880862، مع مستوى معنوية أكبر من 5% (0.2331). هذه النتائج تدل على عدم وجود دليل كافٍ لرفض فرض العدم، مما يعني أن النموذج يعتبر

مناسباً. بناءً على هذه النتائج، يمكن قبول الفرض البديل الذي يشير إلى سلامة النموذج. وبالتالي، يمكن الاستنتاج بأن النموذج المستخدم في التحليل الإحصائي موثوق ويعكس البيانات بشكل صحيح.

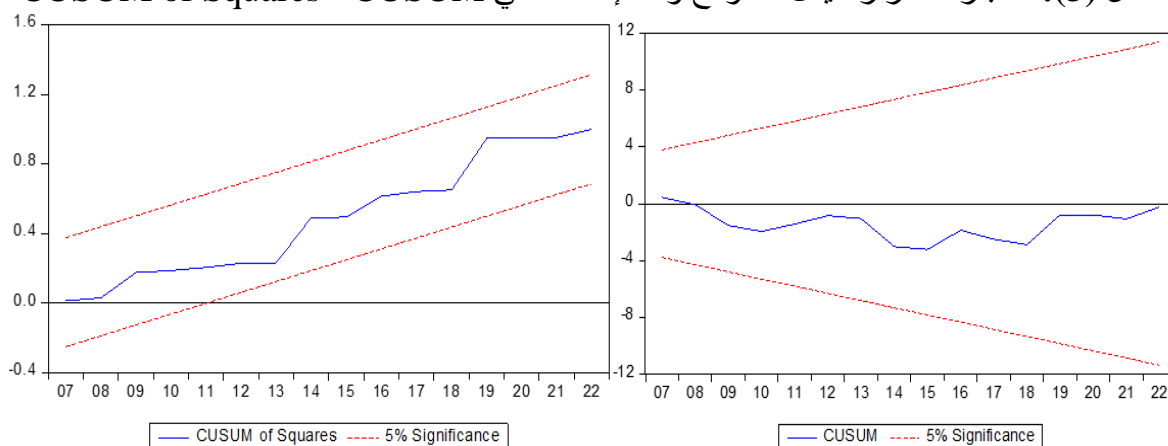
الجدول (7): اختبار أخطاء التوصيف للنموذج Ramsey RESET Test

	Value	df	Probability
F-statistic	2.263954	(1, 15)	0.1532

المصدر: إعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eview.10)

الاختبارات الخاصة باستقرار هيكل النموذج: Stability of the model:
من خلال فحص الشكل رقم (3) ولمحتوى على إحصائية CUSUM التي تعبر عن مدى الاستقرار الهيكلي للنموذج على مستوى الحد الثابت والإحصائية CUSUM of Squares والتي تعبر عن مدى الاستقرار الهيكلي للنموذج على مستوى التباين.
يتبين من أن الخطوط الممثلة للإحصائيتين تقع جميعها في الحدود الحرجة عند مستوى 5% وهو ما يؤكد استقرار معلمات النموذج خلال الاختبارات المتكررة.

الشكل (3): اختبار استقرار هيكل النموذج وفقاً لإحصاءاتي CUSUM of Squares - CUSUM



التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود

التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود:

تشير النتائج المستخلصة من اختبار التكامل المشترك إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع. حيث أظهرت إحصائية الاختبار قيمة مرتفعة (5.397999) تتجاوز الحد الأعلى للاختبار، مما يعكس قوة العلاقة بين هذه المتغيرات.

تؤكد هذه النتائج على إمكانية رفض فرض عدم الذي ينفي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، وبالتالي يمكن قبول الفرض البديل الذي يثبت وجود هذه العلاقة. هذا يعني أن التغيرات في المتغيرات المستقلة تؤثر بشكل مستمر على المتغير التابع على المدى الطويل.

تعتبر هذه النتائج مهمة لفهم الديناميكيات بين المتغيرات المدروسة، حيث تساهم في توجيه السياسات أو الاستراتيجيات المستقبلية بناءً على هذه العلاقات التوازنية. لذا، فإن فهم هذه العلاقة يمكن أن يساعد في اتخاذ قرارات مستنيرة في مجالات متعددة.

الجدول (8) : اختبار التكامل المشترك بين متغيرات.

Test Statistic	Value	K
F-statistic	5.397999	1
Significance	1(0)	1(1)
10%	3.02	3.51
5%	3.62	4.16
2.5%	4.18	4.79
1%	4.94	5.58

المصدر: إعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eview.10)

تقدير العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج:

وبما أن المتغير التابع لا يرتبط بعلاقة توازنه طويلة الأجل بالمتغير المستقل، وبذلك تشير النتائج الواردة بالجدول رقم (9) والخاصة بتقدير هذه العلاقة بأن المتغير المستقل سعر الصرف الموازي يرتبط بعلاقة موجبة معنوية عند جميع مستويات المعنوية المعتبرة إحصائياً مع المتغير التابع التضخم ويتوافق ذلك مع النظرية الاقتصادية، حيث تبين المعلمة الممثلة للمرونة الجزئية لسعر الصرف الموازي اتجاه التضخم أن الزيادة في سعر الصرف الموازي بما نسبته 1% ستؤدي إلى زيادة في التضخم بما نسبته 11.50% تقريباً.

الجدول (9): نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PEXR	0.114908	1.181143	0.097285	0.9237
C	4.321204	3.687876	1.171732	0.2585

المصدر: إعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eview.10)

تحليل ديناميكيات الأجل القصير باستخدام نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد:

تشير نتائج اختبار تصحيح الخطأ غير المقيد UECM والواردة بالجدول رقم (10) إلى أن حد تصحيح الخطأ Error correction سالبا ومعنوياً عند جميع مستويات المعنوية المعتبرة إحصائياً وهو ما يفي بالشرط الأساس في النموذج لتصوير ديناميكيات الأجل القصير فقد بلغت قيمة معلمة تصحيح الخطأ CoinEq(-1) ما قيمته (-0.59528) وهو ما يعني أن تقريباً 60% من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في وحدة الزمن سنة بالنسبة لهذه الدراسة اعتباراً لاعتمادنا للسلاسل الزمنية السنوية، وهو ما يعني أن العودة إلى التوازن ممكنة في ظرف سنة ونصف تقريباً، واعتباراً لمعنوية المتغير المستقل فهذا يدل على قوة إمكانية الاستفادة من هذا النموذج في تقدير العلاقة قصيرة الأجل بين المتغير التابع والمتغير المستقل.

الجدول (10): تحليل ديناميكيات الأجل القصير باستخدام نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PEXR)	393.15%	0.964984	4.074188	0.0009
D(PEXR(-1))	2.495091	1.15022	2.16923	0.0455
CointEq(-1)*	-0.59528	0.139466	-4.268284	0.0006

المصدر: إعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eview.10)

رابعاً: - النتائج والتوصيات أولاً: النتائج: -

1- أظهرت نتائج اختبارات جذر الوحدة أن السلاسل الزمنية باستخدام اختبار كل من (ديكي – فولر) المعدل (ADF) و(فيليبس – بيرون) (PP) أن المتغيرين (INFO)، (Pexr) غير ساكنين عند مستوياتها الأصلية، وبعد إدخال الفروق لهذا المتغيرات أصبحت ساكنة عند الفرق الأول (1st Difference)، وكذلك بالنسبة لاختبار (فيليبس – بيرون) (PP) أن المتغيرين (INFO)، (Pexr) غير ساكنين عند مستوياتها الأصلية، وبعد إدخال الفروق لهذه المتغيرات أصبحت ساكنة عند الفرق الأول (1st Difference).

2- تشير النتيجة والخاصة باختبار التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة الى وجود ارتباط بعلاقة توازنه ذات الأجل الطويل (علاقة تكامل مشترك) وهذه العلاقة ذات اتجاه من المتغير المستقل الى المتغير التابع، وهو ما تدل عليه إحصائية الاختبار ذات القيمة (5.397999) حيث إنها أكبر من الحد الأعلى للاختبار (1)1 وعند مستويات المعنوية 10% و5% و2.5% وهو ما يتيح لنا رفض فرض العدم القائل بعدم وجود علاقة ارتباط توازنه طويلة الأجل بين المتغيرين ونقبل الفرض البديل القاضي بوجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين المتغيرين.

3- تشير النتائج الخاصة بتقدير العلاقة بان المتغير المستقل سعر الصرف الموازي Pexr يرتبط بعلاقة موجبة معنوية عند جميع مستويات المعنوية المعتبرة إحصائياً مع المتغير التابع التضخم Info ويتوافق ذلك مع النظرية الاقتصادية، حيث تبين المعلمة الممثلة للمرونة الجزئية لسعر الصرف الموازي Pexr اتجاه التضخم Info أن الزيادة في الإيرادات النفطية بما نسبته 1% ستؤدي الى زيادة عرض النقود بما نسبته 11.50% تقريباً.

4- تشير نتائج اختبار تصحيح الخطأ غير المقيد UECM الى ان حد تصحيح الخطأ Error correction سالبا ومعنوياً عند جميع مستويات المعنوية المعتبرة إحصائياً وهو ما يفى بالشرط الأساس في النموذج لتصوير ديناميكيات الجل القصير فقد بلغت قيمة معلمة تصحيح الخطأ CoinEq(-1) ما قيمته (-0.59528) وهو ما يعنى ان تقريباً 60% من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في وحدة الزمن سنة بالنسبة لهذه الدراسة اعتباراً لاعتمادنا السلاسل الزمنية السنوية، وهو ما يعنى ان العودة الى التوازن ممكنة في ظرف سنة ونصف تقريباً، واعتباراً لمعنوية المتغير المستقل فهذا يدل على قوة إمكانية الاستفادة من هذا النموذج في تقدير العلاقة قصيرة الأجل بين المتغير التابع والمتغير المستقل.

ثانياً: التوصيات: -

- 1- ضرورة استغلال العائدات النقدية من صادرات النفط لتنويع الاقتصاد الليبي، وذلك للحد من هيمنة قطاع النفط على الاقتصاد. هذا التنويع يعتبر خطوة أساسية نحو تحقيق استدامة اقتصادية، حيث يساهم في تقليل الاعتماد على مصدر واحد للدخل.
- 2- ضرورة تطوير القطاع المصرفي ليؤدي وظائفه بشكل فعال، مع ضرورة التنسيق بين السياسات النقدية والاقتصادية الأخرى. هذا التنسيق يضمن عدم وجود تعارض بين السياسات المختلفة، مما يساهم في نجاح برامج التنويع الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة.
- 3- ضرورة تقليل هيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي وفتح المجال للمنافسة أمام القطاع الخاص. يتطلب ذلك تعزيز الشفافية والوضوح وفق المعايير الدولية، مما يساهم في تنشيط القطاعات الاقتصادية الأخرى ويعزز جهود التنويع الاقتصادي لتحقيق التنمية المستدامة.
- 4- كما يُقترح إنشاء صناديق للعوائد الربعية، خاصة من النفط والغاز، لاستثمارها في القطاعات الإنتاجية الحقيقية. هذا سيساعد في تعزيز الاستقرار الاقتصادي من خلال اتباع سياسة نقدية مرنة، مما يقلل من إصدار النقد الجديد ويحد من عرض النقد الذي لا يتناسب مع زيادة السلع والخدمات.

المراجع

1. نجيب قماش. (2020). اشكالية سوق الصرف الموازي في الجزائر (شهادة دكتوراه). سطيف، الجزائر: جامعة فرحات عباس ص29
2. نجيب قماش مرجع سبق ذكره ص29.
3. مهند حميد مهدي، صعود اليمين الشعبوي الأميركي والتأثير في منظومة العلاقات الاقتصادية الدولية. 2023 dohainstitute.org
- 4.فايزة سي محمد. 2014، 2015. سعر الصرف الحقيقي - فعالية سعر الصرف الموازي مذكرة ماجستير اقتصاد قياسي بنكي ومالي. تلمسان، الجزائر: جامعة بلقايد. ص33
5. الشيماء حامد حجاج. 2022. سياسات النقشف المالي وانعكاساتها على معدلات التضخم في مصر. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ekb.eg المجلد 23 العدد4
6. جمال محمود عطية وأميرة عمارة ونيفين يسري عبد العزيز. 2021. تأثير تطبيق ضريبة القيمة المضافة على عجز الموازنة العامة في بنجلاديش: دراسة باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة. المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد 45 العدد 3.
7. إيمان محمد عبد اللطيف. 2020. العلاقة بين معدلات التضخم ومعدل النمو الاقتصادي-بالتطبيق على الحالة المصرية خلال الفترة 1961-2018. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد 21 العدد 3 .
8. أحمد محي الدين محمد التلباني، 2022. العلاقة بين سرعة دوران النقود وكلاً من التضخم والنمو الاقتصادي المصري) دراسة قياسية لرسم السياسة النقدية باستخدام نموذج ((ARDL مجلة السياسة والاقتصاد ekb.eg. المجلد 16 العدد 15.
9. International Monetary Fund. 2018. "Review of the Fund's policy on multiple currency practices: initial considerations—economic context and experiences—background paper II".